



## الشامي يشتمونني عندما يخسر أبنائهم في الانتخابات

□ .. قال جمال الشامي رئيس المدرسة الديمقراطية المسؤولة عن سير انتخابات برلمان الأطفال أنه يتعرض للوم والنقد وصولاً إلى الشتم من أولياء الأمور الذين لم يفز أبنائهم بالانتخابات وأنهم يحملونه المسؤولية لعدم الفوز، رغم أن دور المدرسة الديمقراطية الإشراف فقط.

وأضاف: أثناء سير انتخابات برلمان الأطفال في عدد من مدارس أمانة العاصمة ما يهمنى أن يعتاد الأطفال على ممارسة حقوقهم الديمقراطي منذ الصغر والتعود على المنافسة والفوز والخسارة وأن هناك من الأطفال من يتعاملون بروح مسؤولة أفضل من سواهم.

● جمال الشامي

## أحدهم قال: نسينا .. أو ربما لم نسمع لماذا تراجع النواب عن وعد الخروج يوم السبت

□ .. حين جأهم الأسبوع الماضي إلى مجلسهم استدرج رئيس مجلس الوزراء النواب إلى الحديث عما شغله عنهم وهو الاهتمام بنظافة أمانة العاصمة وبحل مشكلة عمالها وبهذه الطريقة تمكن باسندوة من أخذهم إلى أن يقطعوا وعدا بالمساهمة مع الحكومة في حملة التنظيف قال لهم (إننا نعمل مع أكثر فئات المجتمع ظلما وهم عمال النظافة هل توافقون أنهم يديرون بالاهتمام؟) فرد النواب بالإيجاب. ثم طرح مقترحه: خرجنا أنا والحكومة لتنظيف شوارع أمانة العاصمة مطلع الأسبوع ، ما رأيكم أن تكونوا معنا يوم السبت القادم لتساهموا في دعم هذه الفئة والوقوف إلى جانبهم وإشعارهم أنهم جزء منا ومن مدينتنا ، هل أنتم موافقون؟!

ثم نظر نحو القاعة - الجميع تقريبا رفع يده موافقا على الخروج للمساهمة في الحملة الثانية للنظافة بل إن بعضهم رفع يديه تعبيراً على الموافقة وأصواتهم تعالى: نعم سنخرج.

يوم السبت الماضي كان وزراء الحكومة كلا في منطلقة يساهمون في افتتاح حملة النظافة والوقوف إلى جانب العمال مسمكين بالمكانس اليدوية بينما كان النواب يتقاطرون إلى البرلمان وكان من رفع يده هم أعضاء الكونجرس الأمريكي (لقد نسينا) أحد النواب المحرر في اليوم التالي حين سأله: هل أوفيتم بوعد الخروج للمساهمة في حملة النظافة. بل إن برلماني آخر قال: ما حصلش. وحين أحضرت إليه شاهدا من أهله أكد له وقوع الحدث تدارك إجابته: ربما لم أسمع ما وافق عليه الزملاء. ويهدوء وأضاف وما المانع أن نخرج ونندعم عمال النظافة معنا وهم يشاهدونا ننتظف معهم باعتبار أنها شوارعنا كلها. بديهي أن يكون النواب الأقرب إلى الناس في الشارع



أكثر من أعضاء الحكومة الذين ساهموا بصورة فعالة في النزول إلى العمل وإن كان قصد بعضهم التصوير لكنها تظل صورة جميلة لمسؤول كان يبقى بعيدا دائما عن أماكن كهذه التي رأيانهم فيها. يقول النائب المعروف عبده بشر إنه كان غير حاضر صباح السبت وإنه لم يكن إلا متحمسا لأفكار مثل هذه فالنائب جزء من الناخبين وليس غريبا عنهم. لكن نائب آخر طرح مقترحا بعيدا عن النظافة قال: ما رأيكم تسالهم عن لماذا لا يوقفون سياراتهم في الشارع أمام المجلس بصورة صحيحة وعندما يرتبون هذا الأمر

## أصدقاء في القاعة.. أعداء خارجها

□ .. يجلس السلطانان إلى جوار بعضهما ويتنقل الابتسامة بينهما وحين يقف أحدهما للحديث فإنه لا ينسى أن ينتقد الآخر الذي ما زال يجلس إلى جواره (يا أخوة ما ذهب إليه الأخ سلطان..).



صقر الصيدي

لا يمكن القول إن سلطان العتواني صديق لسلطان البركاني ويصعب الجزم أنهم أعداء لبعض وإن كانا يمثلان تيارات سياسية متباينة تكاد قواعدها أن تعلن النصر فيما يشبه المعركة التي تسكن كل طرف. يأخذ البركاني صحيفة موالية لحزبه السياسي ويفتح صفحتي الوسط فيها نقد لاذع للتيار الذي يعود إليه العتواني وتطرح أمامه كي يقرأها ومن فوره يبدأ القراءة ولم يجبر على ترك المقعد جوار الخصم، تعود البسمة دون الكلمات لكن ملامح ترسم على وجه العتواني يريد أن يقول هذا كلام غير صحيح. لكن الكلمات عندما تحبس فإنها تخضع للتشذيب ويجد صاحبها أن لا جدوى من النطق بها. في الساحة البرلمانية يتحكم الود على العلاقات باستثناء قليلين يعبر عنهم مرافقهم بالخارج فينبادلون التهديدات وأحيانا الرصاص بينما الغالبية في الداخل يعيشون كأصدقاء عليهم الاحتفاظ بقدر من العداوة أيام الشدة، لا يبدو الوضع هنا كما يتصوره من هم خارج البرلمان ليس هناك حواجز ولا خرسانات بين الأعضاء وتراهم يجلسون إلى جوار بعضهم ويحملون أفكارا مخالفة اعتادوا التعايش معها إلا القليل ممن يضيقون بالبراي الآخر تجدهم يتكلمون متجاوزين مع الأشخاص المطابقين لهم بالتوجه والموقف بينما الأكثر يختلفون ببعض في القاعة وكان كل واحد فيهم يريد أن يسمع ما في رأس الآخر ، وتسمى أن هناك أعضاء يتنقلون بين القاعة حتى يصرخ فيهم رئيس المجلس (ما مكع والقفزة يا فلان).

## غياب أوراس يسبب إحراجا برلمان من دون نساء

□ .. وجد رئيس البرلمان السابق المرحوم عبدالله بن حسين الأحمر إجابة جيدة عندما كان في زيارة لإحدى البرلمانات التي تزيد نسبة النساء فيها عن 30٪ تم توجيه السؤال إليه كم عدد النساء في البرلمان الذي ترأسه؟ فرد أن عدد الأعضاء 200 من الذكور والبقية نساء ولأنهم لا يعرفون عدد الأعضاء في مجلسنا فقد صغفوا لديمقراطيتنا الناشئة التي تجعل المرأة ندا قويا لاستفراد الرجل بالتشريعات.

منذ أشهر بدأ مجلسنا التشريعي ذكوريا بامتياز وهو وضعه الذي وجد فيه عند أول اجتماع - النائبة الوحيدة أوراس سلطان غيبها المرض عن القدرة على الحضور وتقول الأبناء إن حالتها الصحية ليست جيدة وهو ما يدفع كثير من زملائها إلى تمنى الشفاء العاجل لها كي تعود وتعيد إلى المجلس جزءا من ديمقراطيتهم وتشعر نصف المجتمع أن الأمل ما زال قائما للدخول إلى هنا وتمثيل وجهي المجتمع وليس شقة الوحيد.

حتى أن وفدا طلابيا من قسم العلوم السياسية في جامعة صنعاء زار البرلمان وأصبحت الطالبات الحاضرات في الوفد بالخيبة من خلو البرلمان من أي وجود نسائي وأحس الطلاب أن لهم الأولوية في السير داخل المجلس باعتبارهم الأغلبية وتآخرت الطالبات عن زملائهن إدراكا أنهن يقفن في أرض الرجال. وجاءت بلاندا ضمن تقرير الاتحاد البرلماني بين البلاد المهضمة لصعود النساء إلى البرلمان .. وقال التقرير أن من بين 188 دولة عشرون دولة فقط توجد فيها نسبة عالية للمرأة تصل إلى ثلث المقاعد وأن المتوسط العالمي لحضور النساء هو 19.5٪. وأنهن يواجهن تحديات للوصول أهمها نقص التمويل لتنظيم الحملات الانتخابية والطبيعة التنافسية للأحزاب.

وقد يكون هناك جديد في الطبيعة التنافسية للأحزاب لدى بلادنا فالكل ينادي بتخصيص مقاعد للمرأة والكل يتهرّب من تطبيق ما نادى به والاكتفاء بها ناخبة متحمسة فقط تذهب يوما واحدا للاقتراع وليس كل يوم إلى البرلمان.

وعندما تطرح مشروعات القوانين المتعلقة بالمرأة فإنه لا يوجد غير الرجال ليقرروا ويصوتوا لرسم مستقبل جنس يحلفون أنه مختلف عنهم، وقد ترسخت قناعة عند النائب شوقي القاضي مع طول عمله البرلماني أن لا أحد

يجسن نقاش قضايا واحتياجات المرأة

غيرها كونها تتحدث عن واقع تعيشه

وتعانيه ولا يمكن أن يقرر الآخرون

عنها ما يريدون أو يرسمون لها

طموحاتها وتطلعاتها.

ويضيف القاضي الذي تعارض

رؤيته مع أفكار كثيرين داخل المجلس

ينتمون إلى نفس توجهه السياسي

أن وجود تمثيل برلماني جيد للمرأة

أصبح ضرورة لا يجوز تجاهلها

فما دام أن قضاياها حاضرها في

المجلس فلما لا تكن هي من تناقش

وتصوت وتمثل بنات جنسها، وجود

البرلمانيات مهم لإيجاد قوانين تفهم

طبيعة النفس البشرية واختلافاتها.

ويقول شوقي القاضي: لقد نجحت النساء

في شتى الأعمال الموكلة إليها وتجاوزت كل

التحديات فلماذا يقف البرلمان

حائلا دون وجودها فيه.

● أوراس سلطان

## اللجنة الدستورية لا ترى مانعا أن تقول لا للإرهاب النووي

□ .. انتظرت إحدى الاتفاقيات الدولية الهامة خمس سنوات لينظر البرلمان في أمرها وتصبح محل تصويت ومع ذلك غابت الأطراف الحكومية التي تجعل التصويت رسميا اتفاقية أعمال قمع الإرهاب النووي وافق عليها مجلس الوزراء منتصف عام 2008م وقدمت للتصويت أمس الأول أمام البرلمانين بعد أن أحالتها إليه لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة الدفاع والأمن مع مع ابداء التحفظ على واحدة من فقرات الاتفاقية. وتدرس البنود حول التدابير اللازمة للقضاء على الإرهاب الدولي بما فيه الإرهاب النووي الذي قد يشكل خطرا يهدد السلامة والأمن الدوليين والتأكيد على الحاجة الماسة إلى تعزيز التعاون الدولي في ابتكار واتخاذ تدابير فعالة وعملية لمنع الأعمال

الإرهابية ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم. ورأت اللجنة القانونية والدفاع والأمن أن الاتفاقية لا تختلف أحكامها كثيرا عن بقية الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وقد بادرت دول عربية أخرى إلى الموافقة عليها فإننا لا نرى مانعا في الانضمام إليها مع التحفظ على عدم الخلط بين مفهوم الإرهاب وحق الشعوب في امتلاك واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ورغم سنوات الانتظار للموافقة والتصويت إلا أن الوزارتين المعنيتين لم تكونا حاضرتين وهو ما جعل النواب يؤجلون النقاش والإقرار ليوم الأحد حتى حضور رشاد الرشاد وزير شؤون مجلس النواب والشؤون القانونية الاثنيتين ليتم التصويت لصالح الاتفاقية.

## كل شيء إلا سعر الديزل



□ .. أثناء جلسة التصويت على قرار الموازنة لم يكد كرسية يتسع لبقائه عليه، كان يتحرك في كل اتجاه على ينتزع وعدا من رئيس الحكومة بعودة سعر الديزل، وحتى عندما كان باسندوة يلقي كلمته كان النائب يحيى القاضي يردد سرا وعلانية لفظا وحيدا (ديزل).

وعندما اكتمل التصويت توجه صوب المنصة ولم يقتنع إلا حين تم إضافة اسمه ضمن اللجنة المشكلة من مجلس النواب للجلوس مع اللجنة الحكومية للخروج باتفاق يخص سعر الديزل، وبعد أن شكلت اللجنة خرج يتحدث إلى كل من يجده من النواب للضغط نحو إعادة السعر القديم - هذا النائب يعود إلى منطقة بني حشيش الزراعية ومعظم ناخبيه مزارعون تهمهم هذه المادة أكثر من أي شيء آخر وهو ما يجعله في حرج أمامهم وقد سبق له أن وعد بعمل كل ما في وسعه ليتراجع قرار الحكومة.